

تعليمنا الجامعي إلى أين؟

يتحدث في الشأن الجامعي لا يستوعب أصلاً مكونات العمل الأكاديمي وعملياته على المخدلات والمخرجات الأساسية له!! حالة الهبوط الحادة للحياة العلمية والبحثية في جامعاتنا، وتردي خريجاتها وتهاك إسهاماتها في تنمية مؤسسات الإنتاج الكبرى في المجتمع مردها بكل بساطة لمنظومة التفكير والعمل الوظيفية الصرفة التي ظلت تعمل بها أكاديمياتنا رحمان

لإعادة أوضاع التعليم الجامعي للوضع الطبيعي لها في بلد من أعنى بلدان المنطقة وأكثرها نمواً وتوسّعاً في مشاريع التنمية.. واقع جامعاتنا الهيكلية-وظيفية ومالياً وإدارياً- كنا نعرف عن ملاميته وعدم جدواه لكونه لا يختلف كثيراً عن بقية الهيئات والأجهزة الحكومية التي تتبع نظام الخدمة المدنية على الرغم من أن لا علاقة من قريب أو بعيد لمؤسسات

قناعتي أنه، وبصرف النظر عن صدمة التصنيف الضعيف لجامعاتنا والتي وردت في بعض قوائم التقييم للمؤسسات العلمية في العالم والتي استشهد بنا البعض في جلسة مناقشة مجلس الشورى التي تناولت في النظام الجامعي الجديد، وعرض لها عديد من كتاب الرأي في صحافتنا خلال الأسبوعين الفارطين، أقول بصرف النظر أيضاً عن يقول بسؤلية وزارة التعليم العالي عن أوضاعنا الجامعية بحسب ما جاء في قناعات معظم من كتب وتحدثت هنا عن الموضوع في مجلس الشورى أو في وسائل الإعلام، وبصرف النظر عن هذا وذاك، لم تكن، وهذا الغريب طبعاً، أقول في يوم من الأيام مفاً تفكير جاد ومنهجي مؤسسي في البلد، اللهم إلا موسميًا وفي نطاق قبول خريجي وخريجات التعليم العام.. المجتمع برمته لم يفكر في هوم ومشكلات وجودة وتوعية التعليم الجامعي ومخرجاته جديدة على الأقل من باب تنموي إذا جاز القول في أي وقت من الأوقات عما قد يطرح هنا أو هناك من نثرات أكاديمية مجهولين من الوسط الجامعي في ندوات أو حوارات أو في الصحافة المتخصصة، واقعنا الجامعي بكل أمثله كنا نربك نضوبه وتراجع كفاءته من التسمياتيات المبلدية للقرن الفارط، ومع هذا لم يفكر أحد في إطلاق صفارات الإنذار المبكر لتدخل مؤسسي حكومي جاد وحازم

تعالق الأصوات المطالبة بمعالجة جادة وعاجلة لأوضاع الجامعات الوطنية هنا بعد تدريك مضمونها لقوائم تصنيف أكاديمية عالمياً، والتي ظنن مؤخرًا مع تداول مجلس الشورى في نظام التعليم العالي الجديد مؤخرًا.. بينما شككت في المقابل أصوات أخرى داخل مجلس الشورى وفي وسائل الإعلام هنا في منهجية وموضوعية الجهات البحثية والعلمية التي أصدرت قوائم عالمية لأفضل 200 وأبرز 500 وأرقى 3000 مؤسسة أكاديمية في الأشهر القليلة الفارطة، والتي تأخذ في اعتبارها معيارها مسائل التعليم المختلط وقرص الذكور والإناث التعليمية وخريجات الأديان والتعبير وربما المعلوماتية ووسائل النشر الإلكتروني في تصنيفها الجامعي.. بطبيعة الحال، وكما هو حالنا نافع من نافع عن نظامنا التعليمي وجودته النوعية، وانتقد من انتقد هذا النظام التعليمي وكل له التيم من كل شكل ونوع، وكلما الطرفين لا يحتكم للمهجة أو أوقات معيارية تستد موقفه وتحدثنا لدى الطرف الآخر.. ولا غرابة الفمة فيما يبدو في وضع كينذا إذا ما أخذنا في الاعتبار شغفنا الأني هنا بالمغامرات الكلامية والإشائيات المشحونة بالعواطف وبعيدا عن منطق الفحص والتحليل الرقضي والمعيارى لمكونات النظام الجامعي (مخدلات ومعالجات ومخرجات)..

طلباً أن مجلس الشورى اليوم يتداول في أسس النظام الجامعي ومجلس التعليم العالي المتترحة، فإنه من الجوانب أن يتعاطى المجلس معها بإعداد مستقبئية تأخذ في الاعتبار التوسع السكاني والاقتصادي والإنضمام لمنظمة التجارة العالمية...

الزمن كخصال حكومية عامة تستلم مخصصاتها السنوية من الدولة لتصرفها على دورات عمل ورتيفية لا تحاسب ولا تقيّم على إنتاجاتها آخر العام بقوائم الجرد الأولية أسوة بما يحدث في المؤسسات الأكاديمية المماثلة في العالم.. بكل بساطة، يا سادة يا كرام مفهوم الجامعة لدينا يتلو من أي نظام معياري تصف بموجبه أنشطة البحث والتربيس والترقية والتوظيف وجوده

تمتحن المعرفة وتتعاظم مع البحث والدرس والتحصيل والتدريب بالنظام الوظيفي المرفق للمؤسسات العامة في البلد..!! يا سبحان الله لا تستطيع أن تفهم ردود الفعل العجائبية التي تتملك مخلوقات الله هنا كنا سرتب معلومة أو نصف معلومة حتى يقبوا الدنيا ولا يقعدونها ملما تيسكتنا انتفاضة نسف النظام الجامعي وسحب وزارة التعليم العالي لميع عام حتى وإن كان معظم من

عبدالله الطويرقي*

هذا التوجه هو المعيار الطبيعي الذي تبناه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله لجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية والتي يراودها أن تكون أكاديمية عالمية منتجة عما قريب.. النظام الجامعي المنتج مجتمعنا اليوم هو الذي يزاوج بين شراكة الدولة والقطاع الخاص ويعطي استقلالية كاملة للجامعات إدارية ومالية بعيدا عن نظام الخدمة المدنية في استقطاب أبرز أعضاء هيئة التدريس ومحاسبة وتقويم الأداء البحثي والتعليمي والتحكم في نوعية وجودة الأدوات والمنهج والأساليب الأكاديمية ومتابعة المخرجات وترشيدها المدخلات من وقت لآخر.. ولعلنا أن مجلس الشورى اليوم يتداول في أسس النظام الجامعي ومجلس التعليم العالي المقترحة، فإنه من المواتي أن يتعاطى المجلس معنا بأبعاد مستقبلية تأخذ في الاعتبار ليس فقط الثغرات الموجودة الآن في النظام الجامعي القائم وإنما اعتبارات التوسيع السكاني والاقتصادي والانضمام لمنظمة التجارة العالمية ودخول المملكة في شراكات تجارية وتصنيعية إقليمية وعالمية ضخمة أخذة في تحويل البلد لوضع وواقع مختلف حتما عما هو قائم اليوم..

ونوعية مخرجاتها وأسماطاتها في الفضاء المجتمعي- الفردي والمؤسسي- المحلي.. فالمنهاج الراعي لمداخليل الجامعات والاعتماد الكلي على موازنة الدولة في تمويل المشاريع والبرامج وتأسيس المدن والتجهيزات التي كلفت خزينة الدولة عشرات المليارات هو سبب ونتيجة طبيعية لحالة التكايا إن جاز القول في أوساطنا الجامعية، والتي تخلت فيها الجامعات عن معايير تقويم أدوارها وأدائها المعرف في الجادة والصرامة لتحتبى معايير الوظيفية العائنة التي لا تتطلب الكثير في المقابل.. هذا في الوقت الذي يباعد فيه بين هذه الجامعات والقطاع الخاص والرساميل المحلية الضخمة التي ما فتئت على مدى عقود تغازل مناهجات الجامعات لعل وعسى تحظى فيها بدور على غرار ما يحدث في أرقى المؤسسات الجامعية النائفة الصيت في العالم.. النظام الجامعي الموحد الذي ولدته ظروف ما بعد حرب الخليج الثانية في التسعينيات الفارطة، لم يكن مسؤولية وزارة التعليم العالي وحدها قدر ما كان مسؤولية مشركة لرؤية وقناعات أجهزة المالية والخدمة المدنية وغيرها من مؤسسات الدولة في حينه.. وتحرير الجامعات من سطوة هذا النظام الوظيفي/ المالي/ الإداري هو البداية الحقيقية لمنظومة جامعية منافسة عربيا وعالميا ومنتجة للمجتمع في ذات الوقت.. وأبرز ما يؤكد سلامة

* كاتب سعودي

Twergy@alwatan.com.sa